الرشـــــوة فـــــي عقـــــود المشـــــتريات الحكوميـــــة تشـــــكل لـــــب الفســـــاد

بقلم دونالد سترومبوم

يتخذ الفساد أشكالا كثيرة مثل الإجراءات البيروقراطية بمختلف أنواعها؛ الفساد في الشرطة والقضاء، الفساد في العملية الانتخابية. وهذا، على سبيل المثال لا الحصر، عدد قليل من الأمثلة. ولكن لعل ليس هناك من فساد أكثر تفشياً أو أكثر كلفة من الفساد المتصل بالمشتريات الحكومية: مشتريات الحكومة من السلع وعقود العمل والمشاريع والخدمات. والأسباب بسيطة. فإلى جانب مرتبات الموظفين التي تدفعها الحكومة والمنافع الاجتماعية التي تقدمها، تشكل المشتريات الحكومية الجزء الأكبر من النفقات العامة على جميع مستويات الحكومة. فكل من المبالغ الإجمالية ومبالغ العقود الفردية هي مبالغ ضخمة، وتوفر بالتالي على نحو مماثل فرصاً كبيرة للرشاوى والإتاوات وغيرها من المكافآت غير المشروعة. إن المكافأة المحتملة التي تمنح لقاء منح عقد واحد لجهة ما قد تزيد عن المرتب المشروع مدى الحياة للمسؤول الذي يتخذ القرار. إن الإغراء شديد جداً، وفي حالات كثيرة جداً، يكون خطر التعرض للعقاب ضئيلا نسبياً.

إن مشاريع بناء المرافق العامة - المطارات والسدود والطرق السريعة والأنفاق والقنوات المائية - وفرت بصورة تقليدية أكثر قضايا الفساد إثارة في جميع أنحاء العالم. ومن العقود الأخرى التي تعتبر مادة دسمة للفساد والرشوة صفقات المعدات الكبيرة - مثل سيارات النقل العام، معدات البناء، الطائرات، التوربينات، ومولدات الكهرباء - وكذلك الأشياء البسيطة مثل لوازم المكاتب، الأدوية، الكتب الدراسية، أو الأزياء الرسمية، التي يتم شراؤها بكميات ضخمة عاماً بعد عام.

ولكن ممارسات الفساد تتغير مع تغير الاتجاهات. فالاستخدام المتزايد للمستشارين الخارجيين، وتزايد وتعدد عقود الصيانة وغيرها من الخدمات التي كان يتولاها سابقاً العاملون بنفس المكان هما مجرد مثالان للفرص الجديدة للفساد. وربما يوفر مجال تكنولوجيا المعلومات أكثر الفرص الجديدة نضجاً، بسبب عدم المعرفة بصورة عامة بالعقود العديدة ذات القيمة العالية التي تتطلبها. وأكثر القضايا التي تجتذب الاهتمام هي تلك التي تنتقل فيها ملايين الدولارات من يد إلى يد للحصول على عقد واحد، أو تلك التي تسقط فيها حكومات أو أحزاب سياسية بسبب فضائح الرشوة التي تسلط عليها الأضواء.

إن الاعتقاد بأن الفساد يقع فقط في تلك القضايا الكبيرة التي تسلط عليها الأنظار هو اعتقاد خاطئ جداً. وفي واقع الأمر، يستطيع المرء أن يجادل، أن تلك هي المواقف التي يمكن مراقبتها بسهولة - إذا وجدت الإرادة والوسيلة لذلك. وأكثر أنواع الفساد صعوبة معالجة هي المتأصلة في نفسية المعنيين والمتفشية في كل أجهزة الحكومة التي تعنى بالمشتريات، ابتداء من مسؤول العقود

والمفتش في موقع العمل على أدنى المستويات إلى الوزراء أو أصحاب السلطة الأعلى الذين يملكون صلاحية الموافقة على العقود.

أشكال الفساد

كيف يحدث الفساد في المشتريات الحكومية؟ الصورة المألوفة هي أن يصل المقاول اليرغب في التعاقد إلى مكتب الوزير أو رئيس البلدية حاملا حقيبة مليئة بالأوراق المالية، وذلك قبل أن يتخذ القرار الهام بشأن منح العقد - وهي صورة كاريكاتورية مسلية، ولكنها وسيلة حرجة لا تتفق مع التكنولوجيا الحديثة. وفي واقع الأمر من المحتمل جداً أن يتم إلكترونياً إيداع مبلغ من المال في حساب خارجي، أو إيداع أسهم شركات، أو تقديم منحة دراسية في جامعة هامة لإبن أو بنت المسؤول. وواقع أن المتسلم قد يستخدم المبلغ لخدمة قضية جديرة يجعل مكافحة الفساد أكثر صعوبة. ولكن الرشوة المباشرة بين المقاول والزبون للحصول على عقد هي وسيلة واحدة فقط من كثير من الوسائل، وليست بالضرورة أكثرها شيوعاً أو أكثر أنواع الفساد كلفة. فغالباً ما تحدث الرشوة في مرحلة مبكرة جداً في عملية المشتريات الحكومية: فمثلا لإدراج اسم شركة في قائمة مقدمي العطاءات، أو تشجيع صاحب المشروع على كتابة مواصفات بطريقة معينة تجعل حصول الشركة على العقد أمراً لا مفر منه. أو قد تشترك الشركات المتنافسة في ارتكاب الفساد من خلال التواطؤ وتزوير العطاءات دون اشتراك صاحب المشروع أو حتى دون علمه بما يحدث. فقد تتفق الشركات مقدماً على من يتقدم بالعطاءات المتنافسة، كما تتفق على تحديد الأسعار، ومن يفوز بالعطاء، وكذلك على طريقة تقاسم الأرباح. ولتصوير كم هي معقدة عملية استئصال الفساد، فان التأهيل المسبق من قبل صاحب المشروع للمتقدمين بعروض لضمان أن تكون الشركات صاحبة الأهلية والتي تتمتع بوضع مالي سليم هي فقط التي ستشترك في المناقصة أمر يسهل عملية التواطؤ بين مقدمي العطاءات غير الشرفاء إذ أن جميع المشتركين الذين اعتبروا مؤهلين سلفاً تعلن أسماؤهم مقدماً. ومن المحتمل جداً أن يحدث أكثر الفساد انتشاراً وكلفة بعد منح العقود. إن الفساد ليس لعبة خيرية؛ فالفائزون بالعقد يريدون استرداد تكاليف الرشوة التي قدموها، ولديهم مختلف الوسائل لتحقيق ذلك. ففي المرحلة الأولى، وبصفة خاصة أثناء التواطؤ في تقديم العرض، يضخم هؤلاء الأسعار في عطاءاتهم. وبالإضافة إلى ذلك فانهم يستطيعون استرداد ما دفعوه أثناء تنفيذ العقد من خلال زيادة قيمة الفواتير لكميات البضائع التي يجري تسليمها، أو العمل الذي تم إنجازه، وذلك بجعل نوعية المواد المستخدمة في البناء أدنى من المرام، أو تسليم نماذج أرخص من البضائع، والحصول على طلبات تغيير العقد لزيادة كميات البضائع المباعة، أو زيادة مقدار العمل الذي يتم إنجازه بأسعار مغالى فيها. ومرة أخرى، قد يحدث الفساد في مرحلة ما بعد الموافقة على العطاء بمعرفة وقبول بعض الأطراف على الأقل لدى الزبون أو صاحب العمل، أو قد يحدث من خلال مبادرات أخفيت بمهارة من جانب المقاول وحده. ولكي نكون منصفين حيال المقاولين، فإن الدافع إلى كثير من الممارسات التي سبق ذكرها هو محاولة اتقاء المجهول والأخطار التي تتسم بها أنظمة التعاقد لدى الزبون أو صاحب العمل. ومن وجهة النظر هذه، فان

نظاماً أفضل لإدارة المخاطر والتعاقد قد يكون جزءا من نهج لتقليص ممارسات الفساد.

إن المناقشة حول من هو المسؤول عن الفساد في المشتريات الحكومية هي إلى حد كبير في غير موضعها، لأنه لا يوجد نمط واحد. ففي بعض الأحيان تأتي المبادرة بوضوح من جانب الزبون في صورة مطالب صريحة من مدير للحصول على نسبة مئوية محددة من قيمة المناقصة، أو من مفتشين "يشهدون" بدفع مبالغ غير صحيحة للمقاولين. (وهذا يبرز إحدى الصعوبات في محاربة الفساد: فالزبائن ليس لهم كيان واحد، ولكنهم أفراد كثيرون مختلفون، أو هم جماعات تعمل على حماية مصالحها الخاصة.) وفي حالات أخرى يكون مقدم العطاء هو أول من يعرض حوافز. وفي معظم الحالات تكون هناك مشاركة إلى حد ما بين الزبون ومقدم العطاء/المقاول. وفي جميع الحالات يكون الخاسر دافع الضرائب والشعب بصورة عامة.

<u>تكاليف الفساد</u>

ما هي التكاليف الحقيقية للفساد في المشتريات الحكومية؟ إن إحدى طرق القياس هي مقارنة الأسعار الفعلية لبضائع وخدمات مماثلة جرى تسليمها في ظل ظروف مختلفة؛ فمثلا مقارنة عقود منحت من خلال مفاوضات مباشرة، أو في ظل مناقصة تخضع لقيود، مع مناقصة مفتوحة جرى فيها التنافس على نحو صحيح. (وهذا لا يعني أن العقود التي تمنح من خلال المفاوضات المباشرة، أو من خلال مناقصة مقيدة ليست صحيحة مطلقاً. ففي بعض الأوضاع، قد تكون هذه الإجراءات هي المفضلة. ويجب أن تعقد المقارنات في حالات حيث لا تكون هذه الإجراءات الأكثر جدوى اقتصادياً.) وعادة ما تصل فروق الأسعار إلى ما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ بالمائة، وفي بعض الأحيان تكون أكثر بدرجة كبيرة. وهذه المقارنات هي مقارنات تقريبية.

وقد يجادل البعض بأن من المستحيل تقريباً أن يجد المرء حالة يمكن أن تعتبر مقياساً إذ تكون خالية تماماً من نفوذ الممارسات الفاسدة، وبالتالي يكون تقدير فروق التكاليف الفعلية أقل عن الواقع. وحيث يكون الفساد متفشياً بصورة منتظمة من المحتمل أن تكون كلفة المشتريات الحكومية تزيد بنسبة ما بين ٢٠ و٢٥ بالمائة على الأقل عن الكلفة الفعلية. ففي أعقاب فضيحة فساد وقعت في ميلانو قبل عدة سنوات وأدت إلى صدور كثير من قرارات الاتهام والنظر بعين فاحصة إلى ممارسات التعاقد العام، هبطت كلفة وحدات المشروعات الكبرى بأكثر من ٥٠ بالمائة، طبقاً لما ذكرته ورقة عمل أصدرها صندوق النقد الدولي، بعنوان "الفساد والاستثمار والنمو العام،" كتبها فيتو تانزي وحامد داودي. وعندما تصل ميزانيات المشتريات الحكومية السنوية إلى آلاف الملايين أو مئات الملايين من الدولارات، فذلك يعني الكثير من الأموال. وإذا كانت تكاليف بهذه الضخامة على المحك، لماذا لا تتخذ تدابير لتلافي الهدر؟ يعلل البعض عدم اتخاذ تدابير ضد الفساد بحقيقة انه "كان دائماً هناك؛ وانه مجرد جزء من قيمة القيام بمشاريع." وهناك من يجادل بأنه ليس في الواقع "مشكلة" لأن الفساد يؤدي إلى منافع اقتصادية من خلال تيسير عمل الأنظمة البيروقراطية التي تنقصها الكفاءة: وإلا كيف يستطيع المرء لولا ذلك

تخليص ما لديه في الجمارك بسرعة، والتعجيل في قبض المستحقات، وما إلى ذلك؟ وفي واقع الأمر، إن رشوة مسؤولين أجانب، مثلا، ليس عملا غير قانوني في كثير من البلدان؛ وحتى وقت ليس بالبعيد، كانت الولايات المتحدة وحدها تطبق قانوناً متشدداً بشأن ممارسات الفساد الأجنبية.

إن الأنباء السارة هي أن خطوات هامة تتخذ الآن لتوضح أن الفساد ليس جزاء مقبولا من المشتريات الحكومية. وتشن منظمات مختلفة تعمل على جبهات متعددة حملة توعية عامة، كما يتم التوسع في استخدام ممارسات سليمة للمشتريات الحكومية، وإنزال العقوبة بمنتهكي الأعراف المعتمدة.

عناصر النظم السليمة للمشتريات العامة

ما هي الصفات التي يتحلى بها نظام سليم للمشتريات العامة؟ أن يكون قادراً على تسليم البضائع والخدمات التي تحتاجها الحكومة لتقوم بوظائفها على نحو ملائم وبأسعار عادلة؛ أو بمعنى آخر أن يكون مجزياً من الناحية الاقتصادية ويتميز بالكفاءة. ويجب الإعلان على نطاق واسع عن فرص التعاقد. يجب أن تمنح العقود إلى أولئك القادرين على الوفاء بالاحتياجات المبينة والمعايير المطلوبة، وكذلك من يتقدم بأفضل العروض. ويجب أن تكون الأحكام واضحة ومنصفة، وأن تكون العملية صريحة، والنتائج يمكن توقعها. ويجب أن يقوم النظام بأكمله على أساس الفكرة القائلة بأن المسؤولين العامين يخضعون للمحاسبة بهدف استخدام الأموال العامة استخداماً سليماً، ويجب ألا يكونوا ثروات من هذه العملية. ولسوء الحظ، لا تلقى جميع تلك المفاهيم قبولا عالمياً، كما أنها لا تمارس في جميع أنحاء العالم، وهنا تكمن إحدى حجج أو أسباب الفساد.

وتبين الخبرة الدولية الواسعة أن هذه الصفات المرغوبة يمكن تحقيقها على أفضل نحو من خلال نظام يقوم على أساس قواعد يجري تصميمها بطريقة مناسبة للتنافس بين موردين مؤهلين للبضائع والخدمات. كما يوجد أيضاً اتفاق واسع النطاق حول العناصر الرئيسية في مناقصة يجري التنافس فيها، وتشمل ما يلي:

* الإعلان بصورة وافية عن فرص المناقصة؛
* وثائق تبين بوضوح الاحتياجات، وتصف عملية المناقصة، ومدة العقد وشروطه، والمعايير التي يتم على أساسها اختيار الفائز.
* التقدم بعروض في ظروف مغلقة يتم فتحها في حضور المتقدمين بعطاءات في وقت ومكان محددين؛
* تقدير العطاءات ومقارنتها بطريقة غير متحيزة بواسطة مثمنين مقتدرين لا يخضعون لتأثير أو تدخل من مقدمي العطاءات، أو أطراف أخرى.
* منح العقد لمقدم العطاء الذي يمتثل لجميع المتطلبات، ويكون قد قدم أفضل عرض، كما تحدده معايير الاختيار المعلن عنها.

نحو معيار عالمي للممارسات السليمة

طورت حكومات في كثير من الدول على جميع المستويات إجراءات للمشتريات الحكومية على أساس تلك العناصر الأساسية، واستخدمتها بنجاح. كما تبنت بنوك التنمية الكبرى المتعددة الجنسيات: البنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية للدول الأميركية، والبنك الأوروبي للإنشاء

والتعمير، وغيرها-- تبنت جميعها أنظمة للمشتريات الحكومية تطبقها على المشروعات التي تمولها. ويجب على المقترضين اتباع تلك الأنظمة للحصول على قروضها. وتتولى البنوك الإشراف على قروضها للتأكد من ان تلك الأحكام يتم تطبيقها على نحو مناسب. وقد يؤدي عدم الالتزام بتلك الأحكام إلى إلغاء القروض.

وفي ١٩٩٣، أقرت لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي قانوناً نموذجياً لمشتريات البضائع والبناء كدليل تتبعه الدول في تقييم قوانين وممارسات المشتريات الخاصة بها وتحديثها. وكان هذا القانون النموذجي يهدف بصفة خاصة إلى مساعدة الدول النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لتجنب عدم الكفاءة وعدم الفاعلية وسوء الاستخدام في المشتريات العامة كنتيجة لقوانين غير كافية. ويجسد هذا القانون النموذجي تقريباً المبادئ التي اعتمدتها بنوك التنمية المتعددة الجنسيات في أنظمتها الخاصة بالمشتريات الحكومية، وكذلك في العمليات الإدارية والقضائية لمراجعة قرارات المشتريات، ميوفر خطوة هامة نحو تطوير أحكام وإجراءات دولية موحدة.

وكانت أكثر الإنجازات أهمية في هذا الصدد وضع الاتفاقية الخاصة بالمشتريات الحكومية، التي تم توقيعها في مراكش في ١٩٩٤، كجزء لا يتجزأ من الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفات (وتعرف اختصاراً بالغات). وتعرف هذه الاتفاقية عموماً--التي أصبحت سارية المفعول، وطرحت للتوقيع عليها من جانب الدول في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦-- بأحكام المشتريات الحكومية لمنظمة التجارة العالمية. ويجري تشجيع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الانضمام إلى هذه الاتفاقية، على الرغم من أن هذا ليس شرطاً للعضوية. وسواء انضمت دولة ما رسمياً إلى الاتفاقية أو لم تفعل، فإن الأحكام والإجراءات التي تتضمنها أصبحت أقرب الأشياء إلى معيار عالمي للممارسات السليمة.

وفي تطورات موازية، إنضمت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في جهد منسق لتشجيع سن قوانين تماثل في طبيعتها قانون ممارسات الفساد الأجنبية الخاص بالولايات المتحدة، الذي يجعل من رشوة مسؤولي الحكومة، سواء في بلادهم أو في الخارج، وأشكال الفساد الأخرى في المشتريات الحكومية، أعمالا جرمية تخضع لعقوبات صارمة. وفي ١٩٩٦ وافقت منظمة الدول الأميركية على معاهدة بشأن الفساد. وفي نفس العام، اقترحت الغرفة الدولية للتجارة أحكاماً للسلوك لمحاربة الفساد لكي تتبعها الشركات، وإجراءات مماثلة للحكومات. وفجأة، بدا أن الحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم قد قررت ضرورة اتخاذ إجراء بشأن الفساد.

ولعبت منظمة "الشفافية الدولية" دوراً محورياً للتوعية العامة بحجم المشكلة، وتنظيم الجهود على مستوى القاعدة لمحاربة الفساد. وكان تأثيرها قوة دافعة لتنفيذ كثير من جهود الإصلاح التي تبذل في جميع أنحاء العالم.

هل تعني تلك الخطوات الإيجابية أن نهاية الفساد في المشتريات أصبحت وشيكة؟ الجواب هو للأسف، لا. فرغم أن تلك

الأنظمة والأحكام تهدف إلى تنظيم العملية وتتضمن مبادئ سليمة، فان المفسدين ما زالوا يستطيعون أن يجدوا وسائل للالتفاف حولها للحصول على مكافآت غير مشروعة. إن بنوك التنمية المتعددة الجنسيات، مثلا، تصرف الكثير من وقت العاملين بها ومن اعتمادات الميزانية الإدارية، للإشراف على كل قرض؛ وبصفة خاصة لمراقبة الإجراءات والموافقة على إجراءات وقرارات المشتريات الحكومية. ومع ذلك فان البيانات الأخيرة تشير إلى أن ٢٠ بالمائة أو أكثر من هذه الأموال قد تفقد في بعض الدول نتيجة "التسرب" وهي كلمة تستخدم للتعبير عن إساءة توجيه الأموال نتيجة لممارسات فاسدة لتدخل جيوب مسؤولين وحسابات شخصية في البنوك.

وحتى قبل أن تنشر هذه التقديرات على الملأ، اتخذت مؤسسات التمويل الدولية خطوات لتعزيز دورها في محاربة الفساد. فتوسعت هذه المؤسسات في أحكامها للمشتريات لكي تتضمن صراحة موانع ضد التحايل والفساد، إلى جانب فرض عقوبات صارمة في حالات يتم فيها اكتشاف تلك الممارسات، والحرمان من منح عقود للمنتهكين وتحريم اشتراكهم في مناقصات في المستقبل للحصول على عقود تمولها بنوك، ورفض الدفع لعقود منحت بطرق غير سليمة، وإلغاء قروض بأكملها في حالات مخالفات صارخة. وبالإضافة إلى إشرافها العادي على المشروعات والوفاء بمتطلبات المراجعة المالية، بدأت بنوك التنمية المتعددة الجنسيات نظاماً لمراجعة مشتريات الشركات الأجنبية لتقرير ما إذا كان المقترضون يلتزمون التزاماً تاماً بأحكامها وإجراءاتها.

وعلاوة على تشديد المراقبة والإشراف على المشروعات، تتخذ بنوك التنمية المتعددة الجنسيات خطوات موازية لضمان فهم المقترضين لإجراءات المشتريات السليمة فهماً صحيحاً، وكذلك قدرتهم على تطبيقها تطبيقاً صحيحاً. فالبنك الدولي مثلا يطلب الآن تقييماً لأحكام مشتريات الدول المقترضة بصورة منتظمة، وكذلك قدرتها التنظيمية لتنفيذها تنفيذاً صحيحاً. ويصبح هذا التقييم لمشتريات بلد، الذي يجري بالتعاون مع الدولة المقترضة، الأساس لتخطيط وتمويل برامج المساعدات التقنية حيث تدعو الحاجة إليها لبناء كفاءة مهنية.

زيادة المكافحة

إن خبرة مؤسسات التمويل الدولية وغيرها من المؤسسات تقيم الدليل على أحد الأمور البديهية في المشتريات: إن الفساد لا يتوقف أو يتقلص بوجود أحكام سليمة. ومن الجلي بصورة متزايدة أن الحاجة تدعو إلى جهود منسقة لإحداث تأثير له وزنه على ممارسات الفساد. فيجب توعية الجميع بان انتهاك الأحكام والأنظمة هو عمل غير قانوني سيتم اكتشافه وسيخضع للعقوبة. وهذا يولد حاجة إلى مراقبة فعالة، ونظم مراجعة، وأن تتخذ وكالات التنفيذ التي لديها الإرادة والقدرة الإجراءات اللازمة ضد المنتهكين بصرف النظر عن مكانتهم. إن الإغراء الذي يتعرض له هؤلاء الناس للاشتراك بنفسهم في ممارسات فاسدة يتعين تقليصه وذلك بمنحهم الأجور المعقولة مكافأة لهم على أمانتهم. وباختصار، إن إزالة الفساد لا يلزمها أقل من إصلاح شامل لجهاز الخدمة العامة ونظم الحكم.

إن الحاجة تدعو إلى التفكير الخلاق والوسائل المبتكرة في مكافحة الفساد. ومن التطورات الواعدة العمل من جانب جماعات المواطنين التي لا يسرها أن ترى مسؤولي الحكومة يغتنون على حسابها لجعل عملية المشتريات الحكومية تتسم بالشفافية. إن الجهود التي تبذل حاليا تهدف بدرجة كبيرة إلى تجنيد المواطنين ذوي التفكير المماثل ونشر قضايا الفساد على الملأ، ولكن هذه الجماعات ينقصها وسائل منظمة للتعمق في عملية الإصلاح. ويجب تخطيط الوسائل لهؤلاء المواطنين، بصفتهم أصحاب مصلحة، ليلعبوا دوراً أكثر نشاطاً في مراقبة عمليات المشتريات الحكومية والتحقق من أنها خالية من الفساد. إن التحدي هو كيفية إشراكهم في طرق لها قيمتها، بدون إفسادهم هم أيضاً.

إن شدة تعقيد وصعوبة المعركة ضد الفساد يجب ألا تتخذ ذريعة لعدم القيام بعمل. إن كثيراً من الأجهزة العامة قد أحرزت تقدماً ملحوظاً في تقليص الفساد، وقد تم اكتساب خبرة كافية للإشارة ببعض التأكيد إلى أنواع من الإجراءات التي تدعو إليها الحاجة، والتي سوف تنجح. ولم يسبق أن كان رد الفعل العام ضد الفساد قوياً مثل ما هو عليه اليوم، ويعود ذلك في جزء منه إلى انه اصبح من الواضح بصورة متزايدة أن عامة الشعب هي التي تتكبد خسائر كبيرة إذا ما استمر الفساد.

وليس هناك وقت أفضل من الآن لتعبئة القوى لبذل جهد جاد لإزالة الفساد من عقود المشتريات الحكومية. ولكن الإصلاح يجب معالجته بتوقعات حقيقية بشأن الوقت والموارد اللازمة. إن تحقيق نتائج دائمة سيستغرق سنوات، ويجب أن تبذل جهود متواصلة على نطاق يتناسب مع المشكلة. وسيكون من المحزن حقاً إذا لم تساند النوايا الطيبة سوى إجراءات متسرعة للعلاج ينقصها الإخلاص من شأنها أن تسمح للفساد بأن يستمر دون وازع، وفي الوقت نفسه تثبط همم المصلحين.